

الديمقراطية... معمل للتفاعل الفكري الناهض



سامي الجديّد

□ لا خلاف على أن الديمقراطية في المجتمع اليمني القديم كانت أحد المحاور أو المرتكزات الأساسية التي استند عليها في بناء الحضارة اليمنية القوية المزدهرة، وهذا يعني أن الديمقراطية ذات أصالة تاريخية مارسها شعبنا اليمني وانعكست في سلوكه شكلاً ومضموناً، ونظراً لغياب التدوين الدقيق للديمقراطية اليمنية الأصلية، ولما أصاب الحضارة اليمنية من ترسخ أسدل الستار عليها، ولم تنهض إلا في فترات زمنية لاحقة.

وبتحقيق وحدة الوطن المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كمكسب وهدف استراتيجي من أهداف الثورة اليمنية واتساع مساحة الديمقراطية كأصالة حضارية ومنجز ثوري يتطلب الحفاظ عليه والاتفاف حول ممارسته ممارسة صائبة تتطابق إزاهما النظرية بالتطبيق، كان لابد على كافة الأحزاب السياسية أن تؤكد أصالة شعبنا اليمني ومدى قدرته على ممارسة الديمقراطية والتعبير عن الرأي بحرية وبدون ضغوط أو تهديد، وبعيداً عن الشعارات والتعويم لهذا أولاً، وثانياً تصويب كل جهودها وطاقاتها باتجاه تطوير أشكال الممارسة الديمقراطية والتي بها عن الأناية والأطماع والمكاسب

الشخصية والحزبية الضيقة، وثالثاً أن تؤمن إيماناً عميقاً بأن الأهمية لا تكمن في إعطاء الإنسان حريته بقدر ما تكمن في كيفية ممارسته لها بالشكل الأكمل على النحو الأصوب، لذا فإن مصلحة الوطن وتلاحم كل جماهير الشعب بصفاته وحده وشراخه وبأحزابه وتنظيماته السياسية وتطور الوطن ووحده وتقدمه، وأن يجعلوا من الديمقراطية مدرسة ومعملًا للتفاعل الفكري والثقافي الناهض، لا مساحة نزال للمناكفات والمكابدات والمساككات السياسية العقيمة، التي تضر بالوطن وتعيق وتكبح قريحه ونهوضه.

□ كان لزاماً على كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية بكونها طلائع الجماهير، أن تتفاعل تفاعلاً إيجابياً مع ذلك الموقف المتزن والمسؤول، الداعي إلى تصويب ما يكتنف الخطاب الإعلامي الحزبي من اعتوار وتشوه يخدش الديمقراطية ويلحق الضرر بها،

وتحقيق قواعد التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية، وسيرفدها بمقومات المنة والقوة والاستمرارية والتواصل والتجذر، وبحمائيتها - أيضاً - من المغرضين الذين يحاولون جاهدين إصابة هذا الفعل الحضاري بالعرج والتعثر، بغية الإجهاز عليه والنيل منه في أي وقت وبعد أن يكونوا قد جردوه من الحيوية والتوثب والتطور والتجديد كآساسة لازمة لبقائه واستمراره

هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقع!

السيد ياسين

□ ليس هناك من شك في أن انهيار الاتحاد السوفييتي الذي أدى عمليا إلى زوال النظام الدولي الثنائي القطبية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها على الساحة باعتبارها القطب الأبعد، قد أدى عمليا إلى نتائج فكرية تتجاوز بكثير الحدث الدولي الذي أدى إلى أكبر انقلاب تم في نهاية القرن العشرين.

تفسير ذلك أن النظام الثنائي القطبية والذي كان يدور أساسا حول الصراع الأيديولوجي والسياسي والعسكري بين الاتحاد السوفييتي ممثلا للاشتراكية بكافة انماطها، والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للرأسمالية بكافة أطيافها، كان وراء المناظرات الفكرية الخصبه التي دارت بين عشرات المفكرين الذين يعيشون على ضفتي النهر!

وهذه المناظرات لم تقع في الواقع بمناقشة فلسفية للنظريات الكبرى فقط كالماركسية والليبرالية، ولكنها تطرقت إلى أدق تفاصيل الخلافات الأيديولوجية العميقة بين المعسكرين المتنافسين. توشق موضوع دور الدولة في السياسة والاقتصاد والثقافة، وطبيعة الأحزاب السياسية، وحقيقة الحريات السياسية في المجتمعات الرأسمالية والليبرالية، ودور المثقفين في بناء المجتمع، والمفاضلة الشهيرة بين تحقيق العدالة الاجتماعية بدون حريات سياسية من جانب، وتوفير الحريات السياسية بغير عدالة اجتماعية تصوى من جانب آخر. بل إن أمور العلاقات الدولية ومفاهيم الحرب والسلام، قد لاقَت اتجاهات هامة لافتة للنظر بعمقها النظري هنا وهناك. ولم تغلق الثورة العلمية والتكنولوجية من زاوية طبيعتها واثارها المعقدة وتأثيرها الغالب على بنية المجتمع الانساني من هذا الاهتمام النظري المكثف. وهكذا صيغت نظريات ماركسية بالغلة العمق عن هذه الثورة سبقت بمراحل النظريات الوظيفية الأمريكية. وقد عالجت هذا الموضوع الهام بتوسيع شديد منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً في سلسلة مقالات عن "الأيديولوجية والتكنولوجيا" نشرت في مجلة "الكاتب" في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩م، وأعيد نشرها في كتابي الحوار الحضاري في عصر العولمة (نهضة مصر عام ٢٠٠٢).

غير أن كل هذه المناظرات والخصومات التي أدت إلى إضاعة عديد من المناطق العتمة في الفكر العالمي الحديث، وفحصت الباب أمام عشرات الباحثين في كل أنحاء العالم لكي يكتسبوا الرؤية النقدية للخلافات الأيديولوجية بين الماركسية والرأسمالية، انتهت للأسف الشديد بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وما قبل عن فشل الماركسية والانتصار النهائي للرأسمالية والليبرالية، كما عبر عن ذلك ببلافة فلسفية لافتة للنظر فرانسيس فوكوياما في كتابه الشهير نهاية التاريخ.

وقد أدى انقضاء هذه الحقبة التاريخية التي تميزت بالجدل الإيجابي إلى اختفاء فرض تلقح الفكر الماركسي ببعض الاتجاهات الفكرية الهامة للفكر الوظيفي الأمريكي، كما أدى إلى انعدام فرص تلقح الفكر الليبرالي ببعض أفضل نظريات الفكر الماركسي.

وقد رأينا الأهمية النظرية والعملية الكبرى لجدل الأفكار والتأثر والتأثير المتبادل في أن نظرية من أهم نظريات الفكر الليبرالي الأمريكي التي ظهرت في أواخر القرن العشرين وهي "نظرية عن العبد" لفيلسوف هارفارد الشهير جون رولز، خرجت وعليها بصمة واضحة للفكر الماركسي. ذلك لأنه لأول مرة يقور مفكر ليبرالي أن هناك مبدان للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. وهكذا دخلت فكرة ماركسية أصلية في صلب النظرية الليبرالية المعاصرة.

وهكذا منذ بروز النظام الدولي الأحادي القطبية ظهر مرافقاً له هيمنة الفكر الواحد، وتغني الفكر الرأسمالي الليبرالي الذي يدعو إلى انسحاب الدولة من مجال الانتاج في ظل دعوات التخصصية وسيطرة السوق، بل وصلت المسألة إلى بروز دعوات لتقليص برامج الرعاية الاجتماعية وترك المواطنين لأليات العرض والطلب في سوق مفتوح.

وقد التفت عديد من المفكرين في العالم إلى خطورة سيادة الفكر الواحد، ونعني الفكر الرأسمالي الليبرالي الذي يزعم بدعائه أنهم يمكنون الحقيقة المطلقة! لم يعد هناك قطب آخر يركز على دولة كبرى كالاتحاد السوفييتي السابق لكي ينقد هذا الفكر الواحد ويكشف زيفا كثيرا من مسلماته.

ومن بين هؤلاء الذين أحسوا بخطورة هذه الهيمنة الفكرية مفكر فرنسي معروف هو "جان فرانسوا كان" الذي أصدر كتاباً بعنوان "الفكر الواحد" صدر عن دار نشر فايار في باريس عام ١٩٩٥م، أبرز فيه خطورة الظاهرة. كما أسعدني أن يلتفت مفكر عربي هو طه عبدالرحمن. أسنأت الفلسفة والنطق المغربي المعروف لمشكلة الفكر الواحد ونك في كتابه "الحق العربي في الاختلاف الفلسفي" الصادر عن المركز الثقافي العربي عام ٢٠٠٢م.

يقول طه عبدالرحمن وهو يصدد بيان مهمة الفيلسوف العربي اليوم: أن عليه أن يتعرض لمشكلة الفكر الواحد. ويفرر أن عبارة عن تسليط نمط فكري واحد على جميع الثقافات المختلفة، فليس هذا الفكر المتسلط وليد تآليف بين عناصر مشتركة بين هذه الثقافات الخاصة، ولا أضفى فكر مشروعاً ومقبولاً، وإنما هو افراز ثقافة واحدة بعينها، ثقافة الأقوى. وواضح انه ليس أضر على الفلسفة من أن يهيمن عليها

وصيرورته. وهذا لن يتأتى - من وجهة نظري - إذا لم تستوعب الأحزاب والتنظيمات السياسية معنى الديمقراطية وأبعادها، وإن لم تتجه وتأسس فعلياً باتجاه تعميق مفاهيمها وبأساليب ممارستها واعية في صفوف أطرها وتكويناتها التنظيمية أولاً، وبين أوساط الجماهير ثانياً.

كما لن تقوى التجربة الديمقراطية وتنهض وتستقيم وتستمر عوامل التطور والتجديد، إن لم يتم تصويب الاعتواتات في الخطاب الإعلامي الحزبي، وتصحيح الأخطاء في الممارسة اليومية للديمقراطية وتفعيل مبدأ النقد الذاتي كأساس ترتكز عليه الأحزاب والتنظيمات السياسية في التعامل مع الذات ومع الآخرين.

وبناء على كل ذلك ولعي نحافظ على بقاء وديمومة هذا المنجز الثوري فإننا ملزمون بمقد الذات أولاً وتقويمها وتقييمها تقييماً مصححاً لمسار العملية الديمقراطية، وفي التصدي الحاسم لكل أساليب التزيف والتضليل والتشويه والاستهداف التي يتبها القوى المعادية للوحدة والديمقراطية والتنمية والتطور والتحديث والمتخفية - بالطبع - تحت مظلة الديمقراطية، ترتدي ثوباً مستعاراً، وتحاول جاهدة الانتقاض على الديمقراطية وباسم الديمقراطية، وتطمع بالسير مادة عنفها إلى الأمام، إلا أنها عرجاء، وتتوكل على عكاز، وتستعتر في السير وتستخلف عن الركب حتماً وبلا ريب.

نمط فكري يفرض، لا بالبرهان، وإنما بالفرض، اقتصادياً كان أو سياسياً، إذ لا يلبث أن يجلب لها الفقر، ثم الجمود، وأهلها التبعية، ثم التلاشي. ويستطرد طه عبدالرحمن: لذا فإن أحد وجود المسؤولية التي يتحملها الفيلسوف العربي هو أن يشتغل بنقد هذا الفكر الواحد الذي أخذ يتغلغل بقوة بين بني قومه، ينزع عنهم مظاهر التمييز والخصوصية، ويقطع عنهم بالتالي أسباب العطاء والإبداع، إذ لا عطاء، بغير تميز، ولا إبداع بغير خصوصية وهكذا استطاع طه عبدالرحمن في هذه الفقرات المضيئة أن يضع مشكلة الفكر الواحد على المستوى العالمي وضعاها الصحيح، من حيث أنها تفرض نفسها بقوة، القطب الواحد الأعظم وليس بقوة البرهان! كما أن من شأنه أن يقطع رواند العطاء الفكري والإبداع المحلي.

وتبدو خطورة هيمنة الفكر الواحد أصح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الوسيلة المثلى للتدخل العسكري والسياسي والثقافي في العالم العربي والإسلامي. ويكفي أن نشير إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير ومحاولة فرض الديمقراطية على الطريقة الأمريكية بالقوة، بغض النظر عن الخصوصيات الثقافية، واختلاف البنى الاجتماعية.

ومع تسليمتنا بأن هناك قواسم مشتركة للديمقراطية، إلا أن هذا شيء وفرضها بالقوة شيء آخر.

وما يدل على خطورة استخدام الفكر الواحد للتدخل السياسي في الدول الأخرى ما نقلته وكالات الأنباء، مؤخراً من أن حوالي عشرين عضواً من أعضاء الكونجرس الأمريكي منهم ديمقراطيون وجمهوريون، قرروا التقدم للكونجرس ومشروع قانون يدعو لاعتبار السفارات الأمريكية المنتشرة في كل أركان العالم بمثابة جزر للديمقراطية الأمريكية، ومن ثم على السفراء الأمريكيين في مختلف العواصم أن يقوموا بإلقاء محاضرات على كل الشعوب لشرح أبعاد الديمقراطية الأمريكية، كما أن عليهم أن يخاطبوا مباشرة، وليس عن طريق حكوماتهم، مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقطبية الديمقراطية لدعمها وتمويلها مباشرة بغير رقابة حكومية.

وقد بدأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كل حال - وقبل صدور هذا القانون - هذا المشروع، بالفعل منذ أن أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق أن حكومتهم خصصت كدفعة أولى حوالي ستين مليون دولار لدعم الجمعيات الأهلية ونشاطي حقوق الإنسان - كما يطلق عليهم - من خلال منحهم منحا مالية لا رقابة حكومية عليها، ويعني ذلك في الواقع إبعاد طبقة من المثقفين العملاء، عمالة صريحة وعلمية ومن يتاجرون بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتخذونها وسيلة للإثراء غير المشروع، والجديد في الموضوع أن العملاء اليوم أصبحوا يفخرون بعمالهم علناً، بل إن بعضهم لا يخجل من الاعتراف بأنه في الواقع يسعى إلى الإثراء من أموال الدعم الأمريكي المزعوم للديمقراطية.

وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول إنه لا بد من جهد نقدي موصل من خلال حلف ثقافي عالمي بين المثقفين التقدميين من مختلف بلاد العالم، لكشف تزييف الفكر الواحد وتقديم بدائل متنوعة له. وليكن هذا مقدمة للإبداع الوطني المحلي في السياسة والاقتصاد والثقافة.

سيطرة الأمر الواقع

غير أن مواجهة الفكر الواحد ليست سوى الخطوة الأولى، في مواجهة حقائق العالم المعاصر المفروضة بحكم سيادة العولمة على أقطار العالم جميعاً، مع تفاوتات كبرى في درجات المقاومة وأساليب المواجهة. ذلك أن الخطوة الثانية المهمة هي ضرورة مواجهة الأمر الواقع. في هذا المجال يقدر طه عبدالرحمن أنه إذا كان مفهوم الفكر الواحد مفهومًا ثقافياً يتوسل به في بسط هيمنة ثقافة مخصوصة، فإن مفهوم الأمر الواقع مفهوم سياسي يتوسل به في بسط هيمنة سياسية مخصوصة.

ويقدر وأهمية السياسية شر على الفلسفة من الهيمنة الثقافية لأن مقولة الأمر الواقع إنما هي إكراه على قبول الواقع.

والأمر الواقع الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضه بالقوة هو حقها المطلق في إدارة شؤون العالم بإرادتها المنفردة، وهي منذ أعلنت قيام الامبراطورية الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م بشعارها الشهير "من ليس معنا فهو ضدنا" وهي لا تتوقف عن صياغة السياسات الانفرادية في مجالات الأمن القومي والتدخل السياسي.

في مجال الأمن القومي أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة رسمية عن سياسة الأمن القومي الجديدة التي أباحت فيها لنفسها عدم القناعة بسياسات الاحتواء والردع التي سادت أثناء الحرب الباردة، وإنما تجاوزت ذلك لتعطي نفسها الحق في توجيه ضربات عسكرية استباقية لأي دولة يمكن أن يشتت منها نيتها في العدوان عليها. وفي مجال التدخل السياسي، تقدم الرئيس بوش خطوات أبعد في مجال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حين قرر في خطاب تنصيبه رئيساً لمرّة ثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت أن تحارب الطغيان في كل مكان في العالم. وذلك بدون تحديد دقيق لما يعني بالطغيان، تماماً كالعروض الذي صاحب حربه ضد الإرهاب.

والخلاصة أننا في كل مكان في العالم أصبحنا بين مطرقة الفكر الواحد وسندان الأمر الواقع.



أفكار

درهم وقايتة..!!

□ .. التظاهرات المليونية في لبنان دليل على عافية ودليل مرض في أن: دليل عافية لأنها تعني انعتاق الناس من القوى المجهولة القابعة خلف الزوايا في الظلام، ودليل مرض لأنها تعكس انقساماً في الرؤية، قد يعد عافية مضاعفة إذا تحكمت إلى رحابة التعددية، وبوابة قاتلا إذا عمل بطريقة الخلايا السرطانية. ولكن العافية فيها أغلب من المرض، فالناس قد تعلموا من أسبهم والمؤمن لا يلدغ من حجر مرتين، ومع ذلك، فإن (درهم وقاية أفضل من طن دواء) لأن من الدواء ما يقتل، ومنه ما يأتي بعد فوات الأوان، ومنه ما تكون صلاحيته منتهية فهو مطلوب إلى محارب التاريخ لخطره على الحياة، ولما أن الرؤية لديها قابلية الإتساع للجميل، أما العمى فلا يبصر حتى عماء، ويطن نفسه في ضوء مبين.

الإنتساب السوري على عجل سترك فراغات لاشك فيها، إن لم تظهر على الفور، ستظهر في أوقاتها المناسبة والناس في الحياة كالماء في الجبال يتدفعون نحو الفراغ في الأماكن الأكثر اندحاراً، ومن هنا تبدأ الاحتكاكات إذا لم توجد حكومة حاكمة وعدالة صارمة، وحكمة كامنة.

فراغات ستظهر في النفوس التي اطشنت إلى المصدور فجعاها المقدور طلبا منها التهيؤ للشثور، ارتجاجات في الأجساد التي لم تعد تتلقى ما كانت تعتاد، فراغات في الاقتصاد الذي كان شريائين في جسد واحد لا حدود بين أعضائه، وقد حمل معه الأرزاق العلنية والسرية وما بين بين، فراغات في الهيئة التي هي القوة اللاصقة، فإذا



فصل النقيب

اضمحل تحت الوهج أودت بما بني عليها.

إن تظاهر الناس فيه شفاء للنفوس تعجز عنه أرقى المستشفيات من فنة السبعة نجوم، والديمقراطية تقدمه بالمجان وبالهناء والشفاء، فليغني كل على ليلاه - وماله... المهم أن يحملوا الأعلام لا البنادق وأن يستخدموا أفواههم وليس أيديهم، وأن يطالبوا لا أن يفرضوا وأن يكون القانون مرجعيتهم ومفتيهم، وبقينا أن الناس في نهاية المطاف سيجدون القاسم المشترك وسيكشفتون أنهم من ذوي القربى وإن تظالموا:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة

على النفس من وقع الحسام المهند
ستنتهي المضاضة فما من خيار مفتوح على الحياة
غير المعايضة الكريمة التي تشبه الزواج، فإبقاء
بمعروف أو تسريح بإحسان... وإن يتفرقا يغن الله كلا
من سعته وكان الله واسعاً حكيماً.

إذا احتريت يوماً فسالت نوما
تذكرت القربى فسالت نوما
جميل منظر التظاهرات السلمية وهي مظهر حضارة
لا تضطه العين الحادية، والناس يتساندون يقولوا
شيبنا يؤمنون به ويستشعرونه ويرونه قادماً، وربما
جرفتهم العاطفة، أو سحرهم البيان (وإن من البيان
لسحرا) وفي الأخير فإن رأ الجماعة لتتشقى
البلابية، ومن هنا تأتي أهمية القادات المنورة التي
تقول لا تقاد، وسحتي لا ترد قولك ذلك الشاعر الروسي
(انت أعمى وأنا سكران فمن الذي يدلنا في هذا الظلام
الحالك).

المرور والبيئة..

والحلول الموسمية..!!

■ دوما ما نربط فيما بين التلوث البيئي والحاصل في معظم مدننا الرئيسية ومنها العاصمة صنعاء بالبعد من مسيبات هذا التلوث والناجم عن الكثير من الأبعثات التي تطلقها عوالم المركبات بانواعها والتي تعمل بوقود الديزل ونحوها من المركبات الأخرى واقتصاد غير الصالحة للسيير والمرور والتي باتت هذه الأخيرة أيضاً تضرر الجدل رغم أنها تعمل بوقود البنزين لكونها تصدر أدخنة بيضاء عبر عوادمها حاملةً بوسط السحب مكونات ضارة وسامة كمادة الرصاص، ولعل ملوثات أخرى كالغبار والأتربة الناتجة عن أعمال بحفرها ما تزال بعض شوارع الأمانة وغيرها من المدن اليمنية تعاني منها جراء عدم التزام الشركات والمقاولين ببعض الإجراءات الخاصة بتنفيذ تلك الأعمال كنظام الرش على الأتربة والأشجار بزمن ومدة التنفيذ المرتبط بسرعة الودم !!

ولا ريب أن أمانة العاصمة والجهات ذات العلاقة بحماية البيئة قد عملت على إيجاد بعض الحلول من أجل الحد من التلوث وذلك على

عبدالله البحري

أذكر عندما تعاون الطرفان وبشكل إيجابي وناجح حتى تم إيجاد وإخراج معال الأجر - المخاريق - إلى مواقع خارج أمانة العاصمة وكذا نقل بعض الكسارات إلى أماكن مخصصة بها. بيد أن نوعاً من التجاهل أو التهميش إزاء تلك القضية البيئية الهامة والمتصلة في عدم مواصلة واستمرار المتابعة والتنسيق فيما بين إدارة المرور والهيئة العامة لحماية البيئة لدرجة أن هذه الأعمال باتت شبه موسمية وحسب، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة وظاهرة التلوث الناجم عن المركبات وعودتها، حيث أن العملية تحتاج إلى تطبيق حازم ومصارم للوائح المنظمة لسيورها وكذا تلك اللوائح الخاصة بحماية البيئة رغم أن دراسات وقرارات تم إنجازها في هذا المجال من قبل الجهتين المعينتين بهذا الشأن !!

أذكر أيضاً بضرورة قيام إدارة المرور بغير مهمة من أبرزها متابعة تلك المركبات المخالفة لنظام السير من الناحية الفنية واتباع ما يمكن أن نسميه بديمومة النشطاء الفاعل والجاد وبعبر إيجاد الحلول اللازمة إزاء التلوث البيئي ومنها إبعاد المركبات المتسببة في ذلك ولو بالأخذ ببعض الإجراءات التي نحت في غير دولة عربية كالاردن الشقيق على سبيل المثال والذين توصلوا إلى حلول جذرية كاستبدال المركبات غير الصالحة فنيا بمركبات حديثة على أن يتحمل مالك المركبة المصادرة فارق السعر وبالتفسيط.. وهذا بدلا من تقادم ظاهرة التلوث أو الحلول المؤقتة.. والله المعين والموفق..